

محضر اجتماع لجنة السكن للمدينة الجامعية مستغانم لدراسة طعون الملفات الخاصة ببرنامج السكن LPA

عام ألفين وستة وعشرون، و في الثامن من شهر مارس، على الساعة 10 صباحا اجتمعت بقاعة المحاضرات بن شهيدة محمد رحمه الله، لجنة السكن و الطعون المنشأة بموجب المقرر الصادر عن البروفيسور عثمانى بغداد المكلف بتسيير شؤون إدارة جامعة عبد الحميد ابن باديس تحت رقم 004/ج.م/2026 بتاريخ 2026/02/17، رئيس لجنة السكن الخاصة بالمدينة الجامعية.

بحضور السادة الأتية أسماؤهم:

- السيد البروفيسور عثمانى بغداد - رئيس اللجنة.
- السيد منصري قادة مدير المدرسية العليا للأساتذة - عضو ملاحظ.
- السيد مكاي محمد الأمين مدير جامعة التكوين المتواصل مركز مستغانم - عضو ملاحظ.
- السيد بلهوشات فريد مدير الخدمات الجامعية - عضو ملاحظ.
- السيد بالأطرش هواري - عضو ملاحظ.
- السيد بن زيدان حاج - عضو ملاحظ.
- السيد صافي محمد الأمين - أمين لجنة السكن.
- السيد عبد الوهاب محمد - مكلف بتسيير مصلحة السكن بالجامعة.
- السيد بلمكي عبد القادر - مكلف بتسيير ملفات السكن على مستوى مديرية الخدمات الجامعية.
- السيد عمارة الشارف - مكلف بتسيير ملفات السكن على مستوى المدرسة العليا للفلاحة.
- الأنسة ولد حضري إيمان منصورية - مكلفة بتسيير ملفات السكن على مستوى المدرسة العليا للأساتذة.
- السيد بلغالي بشير - مكلف بتسيير ملفات السكن على مستوى جامعة التكوين المتواصل مركز مستغانم.
- السيد بوبكر حمو ابو بكر الصديق - عضو ممثل الإتحاد العام للعمال الجزائريين جامعة مستغانم.
- السيدة المنتفخ سمية - عضو ممثلة الإتحاد العام للعمال الجزائريين للمدرسة العليا للأساتذة.
- السيد لكحل محمد - عضو ممثل الإتحاد العام للعمال الجزائريين بمديرية الخدمات الجامعية مستغانم.

- السيد الحزاتي دحو - عضو ممثل عن النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية بمديرية الخدمات الجامعية.



- السيد خاتم رشيد - عضو ممثل عن المدرسة العليا للفلاحة.

افتتحت الجلسة من طرف رئيس لجنة السكن للمدينة الجامعية مستغانم السيد البروفيسور عثمانى بغداد مرحبا بالسادة الحضور، ثم تطرق مباشرة للاجتماع السابق الذي تمثل في دمج و ترتيب وإعداد ونشر القائمة المؤقتة الخاصة بالمدينة الجامعية تلاه فتح آجال عشر (10) أيام لإيداع الطعون، ثم عرج على بعض النقاط التي كانت مواضيع الطعون المقدمة بشكل عام من اجل الاتفاق المسبق مع أعضاء اللجنة على بعض الجزئيات و إمكانية دراستها.

ثم أحييت الكلمة إلى السيد عبد الوهاب محمد مكلف بتسيير مصلحة السكن على مستوى جامعة مستغانم، الذي قدم عرضا موجزا عن عملية ايداع الطعون التي كان عددها (58) طعنا مودعا على مستوى مكتب التنظيم التابع للأمانة العامة لجامعة مستغانم، و الذي انطلق من اليوم الموالي ليوم نشر القوائم في الصفحة الرسمية للجامعة وباقي صفحات المؤسسات الجامعية التابعة لها حيث تلخصت معظم الطعون في عدم تقديم النسخة الورقية لوثيقة كشف الراتب التي طلبتها الإدارة لتكملة الملف الأولي الذي تم إيداعه مسبقا في المنصة الرقمية، حيث إن المرشحين الذين قدموا طعوننا كانت ملفاتهم مقبولة في المرحلة الأولية للدراسة و أسماؤهم ضمن القوائم الأولية على مستوى المؤسسات الجامعية، ولكن لم يتم إدراج أسمائهم في القائمة الخاصة بالمدينة الجامعية بسبب عدم إيداع كشف الراتب في الوقت المحدد أو لأسباب نحوها، وقد تم تصنيف الطعون على النحو التالي:

- طعون خاصة بالأساتذة الذين كانت أسماؤهم مدرجة في القائمة الأولية للمدينة الجامعية و عددهم (09)
 - طعون خاصة بالأساتذة الذين كانت أسماؤهم غير مدرجة في القائمة الأولية للمدينة الجامعية و عددهم (29)
 - طعون خاصة بالموظفين الذين كانت أسماؤهم مدرجة في القائمة الأولية للمدينة الجامعية و عددهم (10)
 - طعون خاصة بالموظفين الذين كانت أسماؤهم غير مدرجة في القائمة الأولية للمدينة الجامعية و عددهم (10)
- وهي مبينة كما يلي:

1. طعون خاصة بالأساتذة:

1.1. طعون تخص مرشحين لم يودعوا شهادة كشف الراتب في الوقت المحدد:

✓ ملف الأستاذة شريد سميرة:

الطعن يخص عدم تقديم كشف الراتب لشهر مارس 2024 في الآجال المحددة قانونا، حيث حسب طعن المعنية أنها كانت في عطلة مرضية (خضعت لعملية جراحية) كما تسرد في طعنها،



وإنها لم تبلغ شخصيا، وهو ما حال دون إيداع الوثيقة في الوقت المحدد. حيث: أن إدارة الجامعة بعد استلامها المراسلة من طرف الوزارة الوصية تحت رقم 316 المحررة في 02 جوان 2025 التي تضمنت تحديد سقف المحدد لإعانة الدولة ممثلة في (06) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يساويها (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج) وهذا حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 05 أكتوبر 2010 المعدل والمتمم.

وعليه قامت إدارة الجامعة بمراسلة جميع الكليات، معهد التربية البدنية والرياضية، الأمين العام للجامعة تحت رقم 49 المحررة في 22 جوان 2025، بضرورة إعلام الأساتذة والموظفين للتقرب من مصلحة السكن بمدينة الجامعة مرفقين بالوثائق المشار إليها في المراسلة التي تتضمن كشف الراتب الخاص بالزوجين العاملين وشهادة عدم الانتساب بالنسبة لغير العاملين لمصالح الضمان الإجتماعي للأجراء وغير الأجراء (CNAS - CASNOS).

وقد سلمت المراسلة المشار إليها أعلاه إلى عمادة كلية العلوم و التكنولوجيا للإعلام، تحت رقم 191 المحررة بتاريخ 25 جوان 2025.

حيث بعد الاطلاع على ملفها الأولي اتضح أن المعنية قد سجلت عبر المنصة الرقمية و قامت بالمسح الضوئي للوثائق المخصصة من بينها شهادة كشف الراتب الخاص بشهر مارس 2024، و برجعنا إلى القوائم الأولية الخاصة بالمؤسسة الجامعية وجدنا اسمها مدرجا.

وعليه قررت اللجنة قبول طعنها و إعادة إدراج اسمها ضمن قائمة المرشحين في المدينة الجامعية.

✓ ملف الأستاذ بلعياشي بومدين غوتي:

الطعن يخص عدم تقديم كشف الراتب لشهر مارس 2024 في الأجل المحددة قانونا، حسب طعن المعني أنه لم يودعه في الوقت المحدد.

حيث: أن إدارة الجامعة بعد استلامها المراسلة من طرف الوزارة الوصية تحت رقم 316 المحررة في 02 جوان 2025 التي تضمنت تحديد سقف المحدد لإعانة الدولة ممثلة في (06) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يساويها (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج) وهذا حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 05 أكتوبر 2010 المعدل والمتمم.

وعليه قامت إدارة الجامعة بمراسلة جميع الكليات، معهد التربية البدنية و الرياضية، الأمين العام للجامعة تحت رقم 49 المحررة في 22 جوان 2025، بضرورة إعلام الأساتذة والموظفين للتقرب من مصلحة السكن بمدينة الجامعة مرفقين بالوثائق المشار إليها في المراسلة التي تتضمن كشف الراتب

الخاص بالزوجين العاملين وشهادة عدم الانتساب بالنسبة لغير العاملين لمصالح الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء (CNAS - CASNOS).

وقد سلمت المراسلة المشار إليها أعلاه إلى عمادة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير للإعلام بتاريخ 23 جوان 2025 .

حيث بعد الاطلاع على ملفه الأولي اتضح أن المعني قد سجل عبر المنصة الرقمية و قام بمسح الضوئي للوثائق المخصصة من بينها شهادة كشف الراتب الخاص بشهر مارس 2024، و برجعنا إلى القوائم الأولية الخاصة بالمؤسسة الجامعية وجدنا اسمه مدرجا. وعليه قررت اللجنة قبول طعنه و إعادة إدراج اسمه ضمن قائمة المرشحين في المدينة الجامعية.

✓ ملف الأستاذة بلهادف رحمة :

الطعن يخص عدم تقديم كشف الراتب لشهر مارس 2024 في الآجال المحددة قانونا، حسب طعن المعنية أن الكلية لم تبلغها شخصيا (عبر الهاتف أو الإيميل) و هو ما حال دون إيداع الوثيقة في الوقت المحدد.

حيث: أن إدارة الجامعة بعد استلامها المراسلة من طرف الوزارة الوصية تحت رقم 316 المحررة في 02 جوان 2025 التي تضمنت تحديد سقف المحدد لإعانة الدولة ممثلة في (06) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يساويها (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج) وهذا حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 05 أكتوبر 2010 المعدل والمتمم.

وعليه قامت إدارة الجامعة بمراسلة جميع الكليات، معهد التربية البدنية و الرياضية، الأمين العام للجامعة تحت رقم 49 المحررة في 22 جوان 2025، بضرورة إعلام الأساتذة والموظفين للتقرب من مصلحة السكن بمديرية الجامعة مرفقين بالوثائق المشار إليها في المراسلة التي تتضمن كشف الراتب الخاص بالزوجين العاملين وشهادة عدم الانتساب بالنسبة لغير العاملين لمصالح الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء (CNAS - CASNOS).

وقد سلمت المراسلة المشار إليها أعلاه إلى عمادة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير للإعلام بتاريخ 23 جوان 2025 .

حيث بعد الاطلاع على ملفها الأولي اتضح أن المعنية قد سجلت عبر المنصة الرقمية و قامت بمسح الضوئي للوثائق المخصصة من بينها شهادة كشف الراتب الخاص بشهر مارس 2024، و برجعنا إلى القوائم الأولية الخاصة بالمؤسسة الجامعية وجدنا اسمها مدرجا.

وعليه قررت اللجنة قبول طعنها و إعادة إدراج اسمها ضمن قائمة المرشحين في المدينة الجامعية.

✓ ملف الأستاذة بلعدي أسماء:

الطعن يخص عدم تقديم كشف الراتب لشهر مارس 2024 في الأجال المحددة قانونا، حسب طعن المعنية أن الكلية لم تبلغها شخصيا (عبر الهاتف أو الايميل) و هو ما حال دون إيداع الوثيقة في الوقت المحدد.

حيث: أن إدارة الجامعة بعد استلامها المراسلة من طرف الوزارة الوصية تحت رقم 316 المحررة في 02 جوان 2025 التي تضمنت تحديد سقف المحدد لإعانة الدولة ممثلة في (06) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يساويها (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج) وهذا حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 05 أكتوبر 2010 المعدل والمتمم.

وعليه قامت إدارة الجامعة بمراسلة جميع الكليات، معهد التربية البدنية و الرياضية، الأمين العام للجامعة تحت رقم 49 المحررة في 22 جوان 2025، بضرورة إعلام الأساتذة والموظفين للتقرب من مصلحة السكن بمديرية الجامعة مرفقين بالوثائق المشار إليها في المراسلة التي تتضمن كشف الراتب الخاص بالزوجين العاملين وشهادة عدم الانتساب بالنسبة لغير العاملين لمصالح الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء (CNAS - CASNOS).

وقد سلمت المراسلة المشار إليها أعلاه إلى عمادة كلية الأدب والفنون للإعلام بتاريخ 24 جوان 2025. حيث بعد الاطلاع على ملفها الأولي اتضح أن المعنية قد سجلت عبر المنصة الرقمية و قامت بمسح الضوئي للوثائق المخصصة من بينها شهادة كشف الراتب الخاص بشهر مارس 2024، و برجعنا إلى القوائم الأولية الخاصة بالمؤسسة الجامعية وجدنا اسمها مدرجا.

وعليه قررت اللجنة قبول طعنها و إعادة إدراج اسمها ضمن قائمة المرشحين في المدينة الجامعية

✓ جلولي سهام:

الطعن يخص عدم تقديم كشف الراتب لشهر مارس 2024 في الأجال المحددة قانونا، حسب طعن المعنية أن الكلية لم تبلغها شخصيا و هو ما حال دون إيداع الوثيقة في الوقت المحدد حيث: أن إدارة الجامعة بعد استلامها المراسلة من طرف الوزارة الوصية تحت رقم 316 المحررة في 02 جوان 2025 التي تضمنت تحديد سقف المحدد لإعانة الدولة ممثلة في (06) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يساويها (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج) وهذا حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 05 أكتوبر 2010 المعدل والمتمم.

وعليه قامت إدارة الجامعة بمراسلة جميع الكليات، معهد التربية البدنية و الرياضية، الأمين العام للجامعة تحت رقم 49 المحررة في 22 جوان 2025، بضرورة إعلام الأساتذة والموظفين للتقرب من

مصلحة السكن بمديرية الجامعة مرفقين بالوثائق المشار إليها في المراسلة التي تتضمن كشف الراتب الخاص بالزوجين العاملين وشهادة عدم الانتساب بالنسبة لغير العاملين لمصالح الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء (CNAS - CASNOS).
وقد سلمت المراسلة المشار إليها أعلاه إلى عمادة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير للإعلام، بتاريخ 23 جوان 2025.

حيث بعد الاطلاع على ملفها الأولي اتضح أن المعنية قد سجلت عبر المنصة الرقمية و قامت بمسح الضوئي للوثائق المخصصة من بينها شهادة كشف الراتب الخاص بشهر مارس 2024، و برجعنا إلى القوائم الأولية الخاصة بالمؤسسة الجامعية وجدنا اسمها مدرجا.
وعليه قررت اللجنة قبول طعنها و إعادة إدراج اسمها ضمن قائمة المرشحين في المدينة الجامعية

✓ ملف الأستاذ بوقلال محمد :

الطعن يخص عدم تقديم كشف الراتب لشهر مارس 2024 في الأجل المحددة قانونا، حسب طعن المعني أن الكلية لم تبلغه شخصيا و هو ما حال دون إيداع الوثيقة في الوقت المحدد.
حيث: أن إدارة الجامعة بعد استلامها المراسلة من طرف الوزارة الوصية تحت رقم 316 المحررة في 02 جوان 2025 التي تضمنت تحديد سقف المحدد لإعانة الدولة ممثلة في (06) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يساويها (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج) وهذا حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 05 أكتوبر 2010 المعدل والمتمم.

وعليه قامت إدارة الجامعة بمراسلة جميع الكليات، معهد التربية البدنية و الرياضية، الأمين العام للجامعة تحت رقم 49 المحررة في 22 جوان 2025، بضرورة إعلام الأساتذة والموظفين للتقرب من مصلحة السكن بمديرية الجامعة مرفقين بالوثائق المشار إليها في المراسلة التي تتضمن كشف الراتب الخاص بالزوجين العاملين وشهادة عدم الانتساب بالنسبة لغير العاملين لمصالح الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء (CNAS - CASNOS).

وقد سلمت المراسلة المشار إليها أعلاه إلى عمادة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير للإعلام بتاريخ 23 جوان 2025.

حيث بعد الاطلاع على ملفه الأولي اتضح أن المعني قد سجل عبر المنصة الرقمية و قام بمسح الضوئي للوثائق المخصصة من بينها شهادة كشف الراتب الخاص بشهر مارس 2024، و برجعنا إلى القوائم الأولية الخاصة بالمؤسسة الجامعية وجدنا اسمه مدرجا.
وعليه قررت اللجنة قبول طعنه و إعادة إدراج اسمه ضمن قائمة المرشحين في المدينة الجامعية

✓ ملف الأستاذة بوزيان دلال :

الطعن يخص عدم تقديم كشف الراتب لشهر مارس 2024 في الآجال المحددة قانوناً، حسب طعن المعنية أن الكلية لم تبلغها شخصياً (عبر الهاتف أو الايميل) و هو ما حال دون إيداع الوثيقة في الوقت المحدد.

حيث: أن إدارة الجامعة بعد استلامها المراسلة من طرف الوزارة الوصية تحت رقم 316 المحررة في 02 جوان 2025 التي تضمنت تحديد سقف المحدد لإعانة الدولة ممثلة في (06) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يساويها (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج) وهذا حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 05 أكتوبر 2010 المعدل والمتمم.

وعليه قامت إدارة الجامعة بمراسلة جميع الكليات، معهد التربية البدنية و الرياضية، الأمين العام للجامعة تحت رقم 49 المحررة في 22 جوان 2025، بضرورة إعلام الأساتذة والموظفين للتقرب من مصلحة السكن بمديرية الجامعة مرفقين بالوثائق المشار إليها في المراسلة التي تتضمن كشف الراتب الخاص بالزوجين العاملين وشهادة عدم الانتساب بالنسبة لغير العاملين لمصالح الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء (CNAS - CASNOS).

وقد سلمت المراسلة المشار إليها أعلاه للإعلام إلى عمادة كلية العلوم و التكنولوجيا تحت رقم 191 المحررة بتاريخ 25 جوان 2025 .

حيث بعد الاطلاع على ملفها الأولي اتضح أن المعنية قد سجلت عبر المنصة الرقمية و قامت بمسح الضوئي للوثائق المخصصة من بينها شهادة كشف الراتب الخاص بشهر مارس 2024، و برجعنا إلى القوائم الأولية الخاصة بالمؤسسة الجامعية وجدنا اسمها مدرجا.

وعليه قررت اللجنة قبول طعنها و إعادة إدراج اسمها ضمن قائمة المرشحين في المدينة الجامعية

✓ ملف الأستاذة بوعتوزينة :

الطعن يخص عدم تقديم كشف الراتب لشهر مارس 2024 في الآجال المحددة قانوناً، حسب طعن المعنية أن الكلية لم تبلغها شخصياً (عبر الهاتف أو الايميل) و هو ما حال دون إيداع الوثيقة في الوقت المحدد.

حيث: أن إدارة الجامعة بعد استلامها المراسلة من طرف الوزارة الوصية تحت رقم 316 المحررة في 02 جوان 2025 التي تضمنت تحديد سقف المحدد لإعانة الدولة ممثلة في (06) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يساويها (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج) وهذا حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 05 أكتوبر 2010 المعدل والمتمم.

وعليه قامت إدارة الجامعة بمراسلة جميع الكليات، معهد التربية البدنية و الرياضية، الأمين العام للجامعة تحت رقم 49 المحررة في 22 جوان 2025، بضرورة إعلام الأساتذة والموظفين للتقرب من مصلحة السكن بمديرية الجامعة مرفقين بالوثائق المشار إليها في المراسلة التي تتضمن كشف الراتب الخاص بالزوجين العاملين وشهادة عدم الانتساب بالنسبة لغير العاملين لمصالح الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء (CNAS - CASNOS).

وقد سلمت المراسلة المشار إليها أعلاه إلى عمادة كلية العلوم و التكنولوجيا للإعلام، تحت رقم 191 المحررة بتاريخ 25 جوان 2025 .

حيث بعد الاطلاع على ملفها الأولي اتضح أن المعنية قد سجلت عبر المنصة الرقمية و قامت بمسح الضوئي للوثائق المخصصة من بينها شهادة كشف الراتب الخاص بشهر مارس 2024، و برجعنا إلى القوائم الأولية الخاصة بالمؤسسة الجامعية وجدنا اسمها مدرجا.

وعليه قررت اللجنة قبول طعنها و إعادة إدراج اسمها ضمن قائمة المرشحين في المدينة الجامعية

✓ ملف الأستاذ جيلالي بلحاج :

الطعن يخص عدم تقديم كشف الراتب لشهر مارس 2024 في الآجال المحددة قانونا، حسب طعن المعني أن الكلية لم تبلغه شخصيا (عبر الهاتف أو الايميل) و هو ما حال دون إيداع الوثيقة في الوقت المحدد.

حيث: أن إدارة الجامعة بعد استلامها المراسلة من طرف الوزارة الوصية تحت رقم 316 المحررة في 02 جوان 2025 التي تضمنت تحديد سقف المحدد لإعانة الدولة ممثلة في (06) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يساويها (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج) وهذا حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 05 أكتوبر 2010 المعدل والمتمم.

وعليه قامت إدارة الجامعة بمراسلة جميع الكليات، معهد التربية البدنية و الرياضية، الأمين العام للجامعة تحت رقم 49 المحررة في 22 جوان 2025، بضرورة إعلام الأساتذة والموظفين للتقرب من مصلحة السكن بمديرية الجامعة مرفقين بالوثائق المشار إليها في المراسلة التي تتضمن كشف الراتب الخاص بالزوجين العاملين وشهادة عدم الانتساب بالنسبة لغير العاملين لمصالح الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء (CNAS - CASNOS).

وقد سلمت المراسلة المشار إليها أعلاه إلى عمادة كلية الحقوق والعلوم السياسية للإعلام، بتاريخ 30 جوان 2025.

حيث بعد الاطلاع على ملفه الأولي اتضح أن المعني قد سجل عبر المنصة الرقمية و قام بمسح الضوئي للوثائق المخصصة من بينها شهادة كشف الراتب الخاص بشهر مارس 2024، و برجعنا إلى القوائم الأولية الخاصة بالمؤسسة الجامعية وجدنا اسمه مدرجا. وعليه قررت اللجنة قبول طعنه و إعادة إدراج اسمه ضمن قائمة المرشحين في المدينة الجامعية

✓ ملف الأستاذ بن عودة يوسف:

الطعن يخص عدم تقديم كشف الراتب لشهر مارس 2024 في الآجال المحددة قانونا، حسب طعن المعني أن الكلية لم تبلغه شخصيا (عبر الهاتف أو الايميل) و هو ما حال دون إيداع الوثيقة في الوقت المحدد.

حيث: أن إدارة الجامعة بعد استلامها المراسلة من طرف الوزارة الوصية تحت رقم 316 المحررة في 02 جوان 2025 التي تضمنت تحديد سقف المحدد لإعانة الدولة ممثلة في (06) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يساويها (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج) وهذا حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 05 أكتوبر 2010 المعدل والمتمم.

وعليه قامت إدارة الجامعة بمراسلة جميع الكليات، معهد التربية البدنية و الرياضية، الأمين العام للجامعة تحت رقم 49 المحررة في 22 جوان 2025، بضرورة إعلام الأساتذة والموظفين للتقرب من مصلحة السكن بمديرية الجامعة مرفقين بالوثائق المشار إليها في المراسلة التي تتضمن كشف الراتب الخاص بالزوجين العاملين وشهادة عدم الانتساب بالنسبة لغير العاملين لمصالح الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء (CNAS - CASNOS).

وقد سلمت المراسلة المشار إليها أعلاه إلى عمادة كلية الحقوق و العلوم السياسية للإعلام، بتاريخ 25 جوان 2025.

حيث بعد الاطلاع على ملفه الأولي اتضح أن المعني قد سجل عبر المنصة الرقمية و قام بمسح الضوئي للوثائق المخصصة من بينها شهادة كشف الراتب الخاص بشهر مارس 2024، و برجعنا إلى القوائم الأولية الخاصة بالمؤسسة الجامعية وجدنا اسمه مدرجا.

وعليه قررت اللجنة قبول طعنه و إعادة إدراج اسمه ضمن قائمة المرشحين في المدينة الجامعية

✓ ملف الأستاذ جلاطي منصور:

الطعن يخص عدم تقديم كشف الراتب لشهر مارس 2024 في الآجال المحددة قانونا، حسب طعن المعني أن الكلية لم تبلغه شخصيا (عبر الهاتف أو الايميل) وهو ما حال دون إيداع الوثيقة في الوقت المحدد.

حيث: أن إدارة الجامعة بعد استلامها المراسلة من طرف الوزارة الوصية تحت رقم 316 المحررة في 02 جوان 2025 التي تضمنت تحديد سقف المحدد لإعانة الدولة ممثلة في (06) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يساويها (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج) وهذا حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 05 أكتوبر 2010 المعدل والمتمم.

وعليه قامت إدارة الجامعة بمراسلة جميع الكليات، معهد التربية البدنية و الرياضية، الأمين العام للجامعة تحت رقم 49 المحررة في 22 جوان 2025، بضرورة إعلام الأساتذة والموظفين للتقرب من مصلحة السكن بمديرية الجامعة مرفقين بالوثائق المشار إليها في المراسلة التي تتضمن كشف الراتب الخاص بالزوجين العاملين وشهادة عدم الانتساب بالنسبة لغير العاملين لمصالح الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء (CNAS - CASNOS).

وقد سلمت المراسلة المشار إليها أعلاه إلى عمادة كلية الحقوق للإعلام، بتاريخ 25 جوان 2025.

حيث بعد الاطلاع على ملفه الأولي اتضح أن المعني قد سجل عبر المنصة الرقمية و قام بمسح الضوئي للوثائق المخصصة من بينها شهادة كشف الراتب الخاص بشهر مارس 2024، و برجعنا إلى القوائم الأولية الخاصة بالمؤسسة الجامعية وجدنا اسمه مدرجا.

وعليه قررت اللجنة قبول طعنه و إعادة إدراج اسمه ضمن قائمة المرشحين في المدينة الجامعية

✓ ملف الأستاذة ولد سي بوزيان صابرية :

الطعن يخص عدم تقديم كشف الراتب لشهر مارس 2024 في الآجال المحددة قانونا، حسب طعن المعنية أنها لم تودعها في الوقت المحدد.

حيث: أن إدارة الجامعة بعد استلامها المراسلة من طرف الوزارة الوصية تحت رقم 316 المحررة في 02 جوان 2025 التي تضمنت تحديد سقف المحدد لإعانة الدولة ممثلة في (06) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يساويها (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج) وهذا حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 05 أكتوبر 2010 المعدل والمتمم.

وعليه قامت إدارة الجامعة بمراسلة جميع الكليات، معهد التربية البدنية و الرياضية، الأمين العام للجامعة تحت رقم 49 المحررة في 22 جوان 2025، بضرورة إعلام الأساتذة والموظفين للتقرب من

مصلحة السكن بمديرية الجامعة مرفقين بالوثائق المشار إليها في المراسلة التي تتضمن كشف الراتب الخاص بالزوجين العاملين وشهادة عدم الانتساب بالنسبة لغير العاملين لمصالح الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء (CNAS - CASNOS).

وقد سلمت المراسلة المشار إليها أعلاه إلى عمادة كلية اللغات الأجنبية للإعلام تحت رقم 118 بتاريخ 24 جوان 2025، الذي بدوره ابلغهم عن طريق الإيميل الشخصي.

حيث بعد الاطلاع على ملفها الأولي اتضح أن المعنية قد سجلت عبر المنصة الرقمية و قامت بمسح الضوئي للوثائق المخصصة من بينها شهادة كشف الراتب الخاص بشهر مارس 2024، و برجعنا إلى القوائم الأولية الخاصة بالمؤسسة الجامعية وجدنا اسمها مدرجا. وعليه قررت اللجنة قبول طعنها و إعادة إدراج اسمها ضمن قائمة المرشحين في المدينة الجامعية

✓ ملف الأستاذ ميري عز الدين:

الطعن يخص عدم تقديم كشف الراتب لشهر مارس 2024 في الأجل المحددة قانونا، حسب طعن المعني أنه لم يودعها في الوقت المحدد .

حيث: أن إدارة الجامعة بعد استلامها المراسلة من طرف الوزارة الوصية تحت رقم 316 المحررة في 02 جوان 2025 التي تضمنت تحديد سقف المحدد لإعانة الدولة ممثلة في (06) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يساويها (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج) وهذا حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 05 أكتوبر 2010 المعدل والمتمم.

وعليه قامت إدارة الجامعة بمراسلة جميع الكليات، معهد التربية البدنية و الرياضية، الأمين العام للجامعة تحت رقم 49 المحررة في 22 جوان 2025، بضرورة إعلام الأساتذة والموظفين للتقرب من مصلحة السكن بمديرية الجامعة مرفقين بالوثائق المشار إليها في المراسلة التي تتضمن كشف الراتب الخاص بالزوجين العاملين وشهادة عدم الانتساب بالنسبة لغير العاملين لمصالح الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء (CNAS - CASNOS).

وقد سلمت المراسلة المشار إليها أعلاه إلى عمادة كلية العلوم الاجتماعية للإعلام بتاريخ 23 جوان 2025.

حيث بعد الاطلاع على ملفه الأولي اتضح أن المعني قد سجل عبر المنصة الرقمية و قام بمسح الضوئي للوثائق المخصصة من بينها شهادة كشف الراتب الخاص بشهر مارس 2024، و برجعنا إلى القوائم الأولية الخاصة بالمؤسسة الجامعية وجدنا اسمه مدرجا.

وعليه قررت اللجنة قبول طعنه و إعادة إدراج اسمه ضمن قائمة المرشحين في المدينة الجامعية

✓ ملف الأستاذة عجوج فاطمة:

الطعن يخص عدم تقديم كشف الراتب لشهر مارس 2024 في الآجال المحددة قانونا، حسب طعن المعنية أنها لم تودعها في الوقت المحدد.

حيث: أن إدارة الجامعة بعد استلامها المراسلة من طرف الوزارة الوصية تحت رقم 316 المحررة في 02 جوان 2025 التي تضمنت تحديد سقف المحدد لإعانة الدولة ممثلة في (06) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يساويها (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج) وهذا حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 05 أكتوبر 2010 المعدل والمتمم.

وعليه قامت إدارة الجامعة بمراسلة جميع الكليات، معهد التربية البدنية و الرياضية، الأمين العام للجامعة تحت رقم 49 المحررة في 22 جوان 2025، بضرورة إعلام الأساتذة والموظفين للتقرب من مصلحة السكن بمديرية الجامعة مرفقين بالوثائق المشار إليها في المراسلة التي تتضمن كشف الراتب الخاص بالزوجين العاملين وشهادة عدم الانتساب بالنسبة لغير العاملين لمصالح الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء (CNAS - CASNOS).

وقد سلمت المراسلة المشار إليها أعلاه إلى عمادة كلية علوم الطبيعة والحياة للإعلام تحت رقم: 44 بتاريخ 25 جوان 2025.

حيث بعد الاطلاع على ملفها الأولي اتضح أن المعنية قد سجلت عبر المنصة الرقمية و قامت بمسح الضوئي للوثائق المخصصة من بينها شهادة كشف الراتب الخاص بشهر مارس 2024، و برجعنا إلى القوائم الأولية الخاصة بالمؤسسة الجامعية وجدنا اسمها مدرجا.

وعليه قررت اللجنة قبول طعنها و إعادة إدراج اسمها ضمن قائمة المرشحين في المدينة الجامعية

✓ ملف الأستاذ بن عيسى أحمد:

الطعن يخص عدم تقديم كشف الراتب لشهر مارس 2024 في الآجال المحددة قانونا، حسب طعن المعني أنه لم يودعها في الوقت المحدد.

حيث: أن إدارة الجامعة بعد استلامها المراسلة من طرف الوزارة الوصية تحت رقم 316 المحررة في 02 جوان 2025 التي تضمنت تحديد سقف المحدد لإعانة الدولة ممثلة في (06) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يساويها (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج) وهذا حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 05 أكتوبر 2010 المعدل والمتمم.

وعليه قامت إدارة الجامعة بمراسلة جميع الكليات، معهد التربية البدنية و الرياضية، الأمين العام للجامعة تحت رقم 49 المحررة في 22 جوان 2025، بضرورة إعلام الأساتذة والموظفين للتقرب من

مصلحة السكن بمديرية الجامعة مرفقين بالوثائق المشار إليها في المراسلة التي تتضمن كشف الراتب الخاص بالزوجين العاملين وشهادة عدم الانتساب بالنسبة لغير العاملين لمصالح الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء (CNAS - CASNOS).

وقد سلمت المراسلة إلى كلية العلوم الإجتماعية للإعلام بتاريخ 23 جوان 2025 .

حيث بعد الاطلاع على ملفه الأولي اتضح أن المعني قد سجل عبر المنصة الرقمية و قام بمسح

الضوئي للوثائق المخصصة من بينها شهادة كشف الراتب الخاص بشهر مارس 2024، و برجعنا إلى

القوائم الأولية الخاصة بالمؤسسة الجامعية وجدنا اسمه مدرجا.

وعليه قررت اللجنة قبول طعنه و إعادة إدراج اسمه ضمن قائمة المرشحين في المدينة الجامعية

✓ ملف الأستاذة بشلاغم نادية:

الطعن يخص عدم تقديم كشف الراتب لشهر مارس 2024 في الآجال المحددة قانونا، حسب طعن المعنية أنها لم تودعها في الوقت المحدد .

حيث: أن إدارة الجامعة بعد استلامها المراسلة من طرف الوزارة الوصية تحت رقم 316 المحررة في 02 جوان 2025 التي تضمنت تحديد سقف المحدد لإعانة الدولة ممثلة في (06) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يساويها (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج) وهذا حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 05 أكتوبر 2010 المعدل والمتمم.

وعليه قامت إدارة الجامعة بمراسلة جميع الكليات، معهد التربية البدنية و الرياضية، الأمين العام للجامعة تحت رقم 49 المحررة في 22 جوان 2025، بضرورة إعلام الأساتذة والموظفين للتقرب من مصلحة السكن بمديرية الجامعة مرفقين بالوثائق المشار إليها في المراسلة التي تتضمن كشف الراتب الخاص بالزوجين العاملين وشهادة عدم الانتساب بالنسبة لغير العاملين لمصالح الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء (CNAS - CASNOS).

وقد قامت المدرسة العليا للفلاحة بإعلام المعنية.

حيث بعد الاطلاع على ملفها الأولي اتضح أن المعنية قد سجل عبر المنصة الرقمية و قامت بمسح

الضوئي للوثائق المخصصة من بينها شهادة كشف الراتب الخاص بشهر مارس 2024، و برجعنا إلى

القوائم الأولية الخاصة بالمؤسسة الجامعية (المدرسة العليا للفلاحة) وجدنا اسمها مدرجا.

وعليه قررت اللجنة قبول طعنها و إعادة إدراج اسمها ضمن قائمة المرشحين في المدينة الجامعية

1.2. طعون تخص مرشحين الدخل الشهري يتعدى سقف المحدد لإعانة الدولة ممثلة

في (06) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يساويها (الحد الأقصى للأجر المحدد

بـ120.000 دج

و قبل دراستها بشكل مفصل أتيحت الكلمة للأعضاء اللجنة و فتح باب النقاش أمام الحضور لإبداء الرأي و تلخص عنه قرار موحد و هو إتباع معايير التي اعتمدها الوزارة الوصية في مراسلة رقم 757 المحرر بتاريخ 06 أوت 2024، التي تقر بأنه من يحوز على منصب عالي أو وظيفة عليا بمقرر مؤشر عليه من طرف المراقب المالي تمنح له نقطتان في رصيده الإجمالي للنقاط، كما تعتمد وثيقة كشف الراتب كما هي مقدمة في الملف يعني بدون خصم مبلغ علاوة المنصب العالي، ما دام أن المعني قدم الوثيقة تثبت حيازته على منصب عالي مؤشر عليها.

✓ ملف الأستاذ بكرتي بومدين:

الطعن يخص عدم تقديم كشف الراتب لشهر مارس 2024 في الآجال المحددة قانونا، حسب طعن المعني أنه لم يودعها في الوقت المحدد.

حيث: أن إدارة الجامعة بعد استلامها المراسلة من طرف الوزارة الوصية تحت رقم 316 المحررة في 02 جوان 2025 التي تضمنت تحديد سقف المحدد لإعانة الدولة ممثلة في (06) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يساويها (الحد الأقصى للأجر المحدد بـ120.000 دج) وهذا حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 05 أكتوبر 2010 المعدل والمتمم.

وعليه قامت إدارة الجامعة بمراسلة جميع الكليات، معهد التربية البدنية و الرياضية، الأمين العام للجامعة تحت رقم 49 المحررة في 22 جوان 2025، بضرورة إعلام الأساتذة والموظفين للتقرب من مصلحة السكن بمديرية الجامعة مرفقين بالوثائق المشار إليها في المراسلة التي تتضمن كشف الراتب الخاص بالزوجين العاملين وشهادة عدم الانتساب بالنسبة لغير العاملين لمصالح الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء (CNAS - CASNOS).

وقد سلمت المراسلة المشار إليها أعلاه إلى عمادة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير للإعلام، بتاريخ 23 جوان 2025.

كما جاء في الشق الثاني في طعن المعني أنه قدم استقالة من المنصب العالي بتاريخ 09 جانفي 2024 و أنه تم التأشير عليها من طرف المراقب المالي بموجب مقرر محرر بتاريخ 25 جويلية 2024، و أنهيت مهامه بموجب مقرر رقم 197 محرر بتاريخ 06/10/2024 وباعتبار قبول الاستقالة من تاريخ إيداعها

إلا أن كشف الراتب الذي قدمه المعني في شهر مارس 2024 مع الطعن يتضمن علاوة المنصب العالي ويتعدى (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج).

وعليه قررت اللجنة أن طعنه مرفوض لأنه خلال فترة إيداع الملفات كان الأجر يتعدى (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج)، حسب الوثيقة المقدمة لكشف الراتب لشهر مارس 2024.

ملف الأستاذ الهروشي خطاب :

الطعن الخاص بعدم إدراج اسمه في القائمة الأولية الخاصة بالسكن الترقوي المدعم بالمدينة الجامعية حيث أن المعني كان موجودا ضمن المرشحين في القائمة النهائية للترتيب في المؤسسة الجامعية إلا أنه و بعد مراجعة ملفه و التدقيق فيه تبين أن كشف الراتب الخاص به لشهر مارس 2024 يتعدى (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج)

كما أن المعني قدم طعنا مرفقا بمراسلة صادرة عن البنك الوطني للإسكان تحت رقم 136 محررة بتاريخ 02 مارس 2026 تحدد سقف إعانة الدولة ممثلة في (06) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يساويها.

كما أرفق المعني الطعن بالمرسوم الرئاسي رقم 01-26 المحرر بتاريخ 2026/01/07 الذي يقرر مراجعة الأجر الأدنى المضمون.

وعليه قررت اللجنة أن طعنه مرفوض لأنه خلال فترة إيداع الملفات كان مرتبه الشهري يتعدى (الحد

الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج)، حسب الوثيقة المقدمة لكشف الراتب لشهر مارس 2024

إستنادا للمراسلة رقم 316 المحررة في 02 جوان 2025 الصادرة عن الوزارة الوصية.

✓ ملف الأستاذة عتيق عائشة :

الطعن يخص عدم تقديم كشف الراتب لشهر مارس 2024 في الأجال المحددة قانونا، حسب طعن المعنية أنه لم يتم إعلامها وهو ما حال دون إيداع الوثيقة في الوقت المحدد.

حيث: أن إدارة الجامعة بعد استلامها المراسلة من طرف الوزارة الوصية تحت رقم 316 المحررة في 02 جوان 2025 التي تضمنت تحديد سقف المحدد لإعانة الدولة ممثلة في (06) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يساويها (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج) وهذا حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 05 أكتوبر 2010 المعدل والمتمم.

وعليه قامت إدارة الجامعة بمراسلة جميع الكليات، معهد التربية البدنية و الرياضية، الأمين العام للجامعة تحت رقم 49 المحررة في 22 جوان 2025، بضرورة إعلام الأساتذة والموظفين للتقرب من مصلحة السكن بمديرية الجامعة مرفقين بالوثائق المشار إليها في المراسلة التي تتضمن كشف الراتب

الخاص بالزوجين العاملين وشهادة عدم الانتساب بالنسبة لغير العاملين لمصالح الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء (CNAS - CASNOS).

وقد سلمت المراسلة المشار إليها أعلاه إلى عمادة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير للإعلام، بتاريخ 23 جوان 2025.

كما جاء في الشق الثاني في طعن المعنية أنها قدمت استقالة من المنصب العالي بتاريخ 01 أكتوبر 2024 و أنه تم قبولها من طرف إدارة الكلية إلا أن كشف الراتب الذي قدمته المعنية الخاص بشهر مارس 2024 مع الطعن يتضمن علاوة المنصب العالي ويتعدى (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج).

وعليه قررت اللجنة أن طعنها مرفوض لأنه خلال فترة إيداع الملفات كان الأجر يتعدى (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج)، حسب الوثيقة المقدمة لكشف الراتب لشهر مارس 2024.

✓ ملف الأستاذة حجار آسيا:

الطعن يخص عدم تقديم كشف الراتب لشهر مارس 2024 في الأجل المحددة قانونا، حسب طعن المعنية أنه لم يتم إعلامها وهو ما حال دون إيداع الوثيقة في الوقت المحدد.

حيث: أن إدارة الجامعة بعد استلامها المراسلة من طرف الوزارة الوصية تحت رقم 316 المحررة في 02 جوان 2025 التي تضمنت تحديد سقف المحدد لإعانة الدولة ممثلة في (06) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يساويها (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج) وهذا حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 05 أكتوبر 2010 المعدل والمتمم.

وعليه قامت إدارة الجامعة بمراسلة جميع الكليات، معهد التربية البدنية و الرياضية، الأمين العام للجامعة تحت رقم 49 المحررة في 22 جوان 2025، بضرورة إعلام الأساتذة والموظفين للتقرب من مصلحة السكن بمديرية الجامعة مرفقين بالوثائق المشار إليها في المراسلة التي تتضمن كشف الراتب الخاص بالزوجين العاملين وشهادة عدم الانتساب بالنسبة لغير العاملين لمصالح الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء (CNAS - CASNOS).

وقد سلمت المراسلة المشار إليها أعلاه إلى عمادة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير للإعلام، بتاريخ 23 جوان 2025.

كما جاء في الشق الثاني أن المعنية قدمت طعن مرفوقا بكشف الراتب الخاص بشهر مارس 2024 مع الطعن يتضمن علاوة المنصب العالي ويتعدى (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج).

وعليه قررت اللجنة أن طعنها مرفوض لأنه خلال فترة إيداع الملفات كان الأجر يتعدى (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج)، حسب الوثيقة المقدمة لكشف الراتب لشهر مارس 2024.

✓ ملف الأستاذة سعيدة خيرة بن عمار:

الطعن يخص عدم تقديم كشف الراتب لشهر مارس 2024 في الآجال المحددة قانوناً، حسب طعن المعنية أنها لم تودعها في الوقت المحدد.

حيث: أن إدارة الجامعة بعد استلامها المراسلة من طرف الوزارة الوصية تحت رقم 316 المحررة في 02 جوان 2025 التي تضمنت تحديد سقف المحدد لإعانة الدولة ممثلة في (06) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يساويها (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج) وهذا حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 05 أكتوبر 2010 المعدل والمتمم.

وعليه قامت إدارة الجامعة بمراسلة جميع الكليات، معهد التربية البدنية و الرياضية، الأمين العام للجامعة تحت رقم 49 المحررة في 22 جوان 2025، بضرورة إعلام الأساتذة والموظفين للتقرب من مصلحة السكن بمديرية الجامعة مرفقين بالوثائق المشار إليها في المراسلة التي تتضمن كشف الراتب الخاص بالزوجين العاملين وشهادة عدم الانتساب بالنسبة لغير العاملين لمصالح الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء (CNAS - CASNOS).

وقد سلمت المراسلة المشار إليها أعلاه إلى عمادة كلية العلوم الاجتماعية للإعلام بتاريخ 23 جوان 2025.

كما جاء في الشق الثاني أن المعنية قدمت طعن مرفوقاً بكشف الراتب الخاص بشهر مارس 2024 مع الطعن يتضمن علاوة المنصب العالي ويتعدى (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج).
وعليه قررت اللجنة أن طعنها مرفوض لأنه خلال فترة إيداع الملفات كان الأجر يتعدى (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج)، حسب الوثيقة المقدمة لكشف الراتب لشهر مارس 2024.

✓ ملف الأستاذ خليفة الحاج:

الطعن يخص عدم تقديم كشف الراتب لشهر مارس 2024 في الآجال المحددة قانوناً، حسب طعن المعني أنه لم يتم إعلامه وهو ما حال دون إيداعه الوثيقة في الوقت المحدد.

حيث: أن إدارة الجامعة بعد استلامها المراسلة من طرف الوزارة الوصية تحت رقم 316 المحررة في 02 جوان 2025 التي تضمنت تحديد سقف المحدد لإعانة الدولة ممثلة في (06) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يساويها (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج) وهذا حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 05 أكتوبر 2010 المعدل والمتمم.

وعليه قامت إدارة الجامعة بمراسلة جميع الكليات، معهد التربية البدنية و الرياضية، الأمين العام للجامعة تحت رقم 49 المحررة في 22 جوان 2025، بضرورة إعلام الأساتذة والموظفين للتقرب من مصلحة السكن بمديرية الجامعة مرفقين بالوثائق المشار إليها في المراسلة التي تتضمن كشف الراتب الخاص بالزوجين العاملين وشهادة عدم الانتساب بالنسبة لغير العاملين لمصالح الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء (CNAS - CASNOS).

وقد سلمت المراسلة المشار أعلاه إلى عمادة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير للإعلام، بتاريخ 23 جوان 2025.

كما جاء في الشق الثاني أن المعني قدم طعن مرفوقا بكشف الراتب الخاص بشهر مارس 2024 مع الطعن يتضمن علاوة المنصب العالي ويتعدى (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج).

في الشق الثالث للطعن المعني يقر بإعادة النظر في معيار المنصب العالي حيث استنادا على المعايير المقرر في المراسلة رقم 757 المؤرخة في 06 أوت 2024 التي تحدد معايير الانتقاء بما أن المعني في فترة إيداع الملفات يحوز مقرر منصب عالي فانه يؤخذ بعين الاعتبار من حيث التنقيط و الأجر.

وعليه قررت اللجنة أن طعنه مرفوض لأنه خلال فترة إيداع الملفات كان الأجر يتعدى (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج)، حسب الوثيقة المقدمة لكشف الراتب لشهر مارس 2024.

✓ ملف الأستاذة بن نعمة سليمة:

الطعن يخص عدم تقديم كشف الراتب لشهر مارس 2024 في الأجال المحددة قانونا، حسب طعن المعنية أنه لم يتم إعلامها وهو ما حال دون إيداع الوثيقة في الوقت المحدد.

حيث: أن إدارة الجامعة بعد استلامها المراسلة من طرف الوزارة الوصية تحت رقم 316 المحررة في 02 جوان 2025 التي تضمنت تحديد سقف المحدد لإعانة الدولة ممثلة في (06) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يساويها (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج) وهذا حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 05 أكتوبر 2010 المعدل والمتمم.

وعليه قامت إدارة الجامعة بمراسلة جميع الكليات، معهد التربية البدنية و الرياضية، الأمين العام للجامعة تحت رقم 49 المحررة في 22 جوان 2025، بضرورة إعلام الأساتذة والموظفين للتقرب من مصلحة السكن بمديرية الجامعة مرفقين بالوثائق المشار إليها في المراسلة التي تتضمن كشف الراتب الخاص بالزوجين العاملين وشهادة عدم الانتساب بالنسبة لغير العاملين لمصالح الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء (CNAS - CASNOS).

وقد سلمت المراسلة المشار إليها أعلاه إلى عمادة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير للإعلام، بتاريخ 23 جوان 2025.

كما ان مجموع راتب الزوجين يتعدى الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج. وعليه قررت اللجنة أن طعنها مرفوض لأنه خلال فترة إيداع الملفات كان الأجر الزوجان يتعدى (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج)، حسب الوثائق المقدمة المتعلقة بمجموع راتب الزوجين

✓ ملف الأستاذ ولد سعيد بلقاسم:

الطعن الخاص بعدم إدراج اسمه في القائمة الأولية الخاصة بالسكن الترقوي المدعم بالمدينة الجامعية حيث أن المعني كان موجود ضمن المرشحين في القائمة النهائية للترتيب على مستوى المؤسسة الجامعية إلا أنه بعد مراجعة كشف الراتب من طرف اللجنة اتضح أن الوثيقة المقدمة الخاص بشهر مارس 2024 مدون عليها خصم مبلغ الخدمات الاجتماعية الذي لم يحسب في الأجر الصافي للأستاذ، (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج).

في الشق الثاني للطعن المعني يقر بإعادة النظر في معيار المنصب العالي حيث استنادا على المعايير المقرر في المراسلة رقم 757 المؤرخة في 06 أوت 2024 التي تحدد معايير الانتقاء مدام أن المعني في فترة إيداع الملفات كان يحوز على مقرر المنصب العالي وقد تم تنقيطه عليه فانه يؤخذ بعين الاعتبار من حيث التنقيط و الأجر.

وعليه قررت اللجنة أن طعنه مرفوض لأنه خلال فترة إيداع الملفات كان الأجر يتعدى (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج)، حسب الوثيقة المقدمة لكشف الراتب لشهر مارس 2024.

استنادا للمراسلة رقم 316 المحررة في 02 جوان 2025 الصادرة عن الوزارة الوصية.

✓ ملف الأستاذة بن مغنية نعيمة:

طعن بخصوص رفض ملف السكن الترقوي المدعم، حيث أنه من خلال جمع أجر الزوجين اتضح أنه تعدى (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج) وهذا حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 05 أكتوبر 2010 المعدل والمتمم.

وعليه قررت اللجنة أن طعنه مرفوض لأنه خلال فترة إيداع الملفات كان الأجر يتعدى (الحد الأقصى

لأجر المحدد ب 120.000 دج)، حسب الوثيقة المقدمة لكشف الراتب لشهر مارس 2024.

استنادا للمراسلة رقم 316 المحررة في 02 جوان 2025 الصادرة عن الوزارة الوصية.

✓ ملف الأستاذة عيسى عبيدي نورية:

طعن بخصوص رفض ملف السكن الترقوي المدعم، حيث أنه من خلال كشف راتب الخاص بالمعنية اتضح أنه تعدى (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج) وهذا حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 05 أكتوبر 2010 المعدل والمتمم. وعليه قررت اللجنة أن طعنه مرفوض لأنه خلال فترة إيداع الملفات كان الأجر يتعدى (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج)، حسب الوثيقة المقدمة لكشف الراتب لشهر مارس 2024.

إستنادا للمراسلة رقم 316 المحررة في 02 جوان 2025 الصادرة عن الوزارة الوصية.

1.3. طعون خاصة بتعزيز ملفات بشهادة إدارية صادرة عن مديرية الضرائب (C20).

قبل تفصيل و التدقيق في الطعون أتيحت الكلمة للأستاذ بن زيدان الحاج الذي استدعي من طرف اللجنة بحكم خبرته في مجال الضريبة و قد تمخض عن تدخله أن الوثائق التي قدمها المعنيون بشهادة كشف الضريبة على الدخل السنوي C20 أنها صحيحة و تؤخذ بعين الاعتبار و عليه سنلخصها فيما يلي:

✓ ملف الأستاذ بلهندوز ابراهيم:

حيث أن المعني قدم طعنا مرفقا بشهادة المداخيل (C20) مدونا عليها مداخيله السنوية تعزيزا لملفه. وعليه قررت اللجنة قبول طعنه.

✓ ملف الأستاذة عبدالله بن سلوى منصورية:

حيث أن المعنية قدمت طعنا مرفقا بشهادة المداخيل (C20) مدونا عليها مداخيلها السنوية تعزيزا لملفها. وعليه قررت اللجنة قبول طعنها.

✓ ملف الأستاذة فرعون امينة:

حيث أن المعنية قدمت طعنا مرفقا بشهادة المداخيل (C20) مدونا عليها مداخيلها السنوية تعزيزا لملفها. وعليه قررت اللجنة قبول طعنها.

✓ ملف الأستاذة حمو فايضة:

حيث أن المعنية قدمت طعنا مرفقا بشهادة المداخيل (C20) مدونا عليها مداخيلها السنوية تعزيزا لملفها. وعليه قررت اللجنة قبول طعنها.

✓ ملف الأستاذة بن يكو نبيلة:

حيث أن المعنية قدمت طعنا مرفقا بشهادة المداخيل (C20) مدونا عليها مداخيلها السنوية تعزيزا لملفها. وعليه قررت اللجنة قبول طعنها.



• طعون مختلفة:

✓ ملف الأستاذة مصطفى الزهرة:

الطعن الخاص بعدم إدراج اسمها في قائمة المدينة الجامعية، حيث بعد دراسة ملف المعنية اتضح أنها لم تقم بتقديم كشف الراتب لشهر مارس 2024 في الأجل المحددة قانونا. حيث: أن إدارة الجامعة بعد استلامها المراسلة من طرف الوزارة الوصية تحت رقم 316 المحررة في 02 جوان 2025 التي تضمنت تحديد سقف المحدد لإعانة الدولة ممثلة في (06) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يساويها (الحد الأقصى للأجر المحدد ب120.000 دج) وهذا حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 05 أكتوبر 2010 المعدل والمتمم. وعليه قامت إدارة الجامعة بمراسلة جميع الكليات، معهد التربية البدنية و الرياضية، الأمين العام للجامعة تحت رقم 49 المحررة في 22 جوان 2025، بضرورة إعلام الأساتذة والموظفين للتقرب من مصلحة السكن بمديرية الجامعة مرفقين بالوثائق المشار إليها في المراسلة التي تتضمن كشف الراتب الخاص بالزوجين العاملين وشهادة عدم الانتساب بالنسبة لغير العاملين لمصالح الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء (CNAS - CASNOS). وقد سلمت المراسلة المشار إليها أعلاه إلى عمادة كلية العلوم و التكنولوجيا للإعلام، تحت رقم 191 المحررة بتاريخ 25 جوان 2025. كما أن المعنية قدمت طعن بدون إرفاق الوثيقة الناقصة في ملفها (كشف الراتب الخاص بشهر مارس 2024). وعليه قررت اللجنة أن طعنها مرفوض لأنها لم تقدم ما يثبت دخلها الشهري، هي و الزوج.

✓ ملف الأستاذ بن العيفاوي حليلة:

الطعن الخاص بعدم تقديم كشف الراتب لشهر مارس 2024 في الأجل المحددة قانونا، حسب طعن المعنية أنه لم يتم إعلامها وهو ما حال دون إيداع الوثيقة في الوقت المحدد. حيث: أن إدارة الجامعة بعد استلامها المراسلة من طرف الوزارة الوصية تحت رقم 316 المحررة في 02 جوان 2025 التي تضمنت تحديد سقف المحدد لإعانة الدولة ممثلة في (06) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يساويها (الحد الأقصى للأجر المحدد ب120.000 دج) وهذا حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 05 أكتوبر 2010 المعدل والمتمم. وعليه قامت إدارة الجامعة بمراسلة جميع الكليات، معهد التربية البدنية و الرياضية، الأمين العام للجامعة تحت رقم 49 المحررة في 22 جوان 2025، بضرورة إعلام الأساتذة والموظفين للتقرب من مصلحة السكن بمديرية الجامعة مرفقين بالوثائق المشار إليها في المراسلة التي تتضمن كشف الراتب

الخاص بالزوجين العاملين وشهادة عدم الانتساب بالنسبة لغير العاملين لمصالح الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء (CNAS - CASNOS).



وقد سلمت المراسلة إلى كلية العلوم الاجتماعية للإعلام المراسلة بتاريخ 23 جوان 2025. كما أن المعنية لم تقم بتقديم أي وثيقة تثبت دخلها الشهري المقرر في مراسلة.

وعليه قررت اللجنة أن طعنها مرفوض لأنها لم تقدم ما يثبت دخلها الشهري، هي و الزوج.

✓ ملف الأستاذة كريم هناء:

الطعن في المعايير المعتمدة الخاصة بالدراسة الملفات.

حيث بعد دراستنا لطعن المعنية اتضح أنها طعنت في معايير الانتقاء التي حددتها الوزارة الوصية والتي اعتمدها لجنة السكن من خلال الدراسة والترتيب بموجب المراسلة رقم 757 المحررة في 28 أوت 2024 حيث يتعدى ذلك صلاحيتها وقد استباححت التشكيك في قرارات اللجنة الخاصة بالمدينة الجامعية و أنها أغفلت نقطة هامة التي اعتمدها اللجنة الخاصة بالمدينة الجامعية وهي دمج وإعادة ترتيب المرشحين الخاصين بالمؤسسات الجامعية

أما الشق الثاني من طعن المعنية الذي يتضمن شروط و تحيين إيداع الملف فاستنادا إلى المراسلة الخاصة بوزارة السكن والعمران رقم 1133 المؤرخة في 04 جويلية 2013، أنه يؤخذ أجر طالبي السكن من تاريخ أول إيداع للملف (الطلب الأصلي) أي تاريخ مارس 2024 تاريخ الإعلان في المنصة. وعليه قررت اللجنة أن طعنها غير مؤسس.

✓ ملف الأستاذة بن حبيب لامية:

طعن بخصوص عدم إدراجها في القائمة المدمجة، نعلمكم أنه بعد التحقيق الإيجابي في البطاقة الوطنية للسكن والذي أظهر أن المعنية مستفيدة ضمن برنامج عدل 02 وهران وقد قامت المعنية بالتنازل وتم حذفها من القائمة الاسمية للمستفيدين، وقد قررت اللجنة الطعون على مستوى المؤسسة سابقا، استبعاد هذه الوثيقة (شهادة تنازل) تحت رقم 720 محررة بتاريخ: 04 مارس 2025 لأنها صدرت بعد الأجل المحدد ب 31 ديسمبر 2024.

وعليه قررت اللجنة أن طعنها مرفوض لأنها شهادة تنازل كانت بعد الأجل التي حددتها لجان الدراسة من باب تساوي الفرص.

✓ ملف الأستاذ بلعباس محمد:

من خلال دراسة طعن المعني الذي أشر أنه خلال دراسة الملفات على مستوى لجنة المدينة الجامعية احتسب له في التنقيط طفل واحد فقط و هو أب لطفان بموجب شهادة العائلية التي قدمها مع الطعن.

حيث بالاعتماد على مخرجات محاضر لجان الطعون في المؤسسات الجامعية التي قررت من باب تساوي الفرص أن جميع الوثائق يجب أن تكون قبل 2024/12/31 لتأخذ بعين الاعتبار، و برجعنا إلى شهادة العائلية المقدمة مع الطعن التي تتضمن طفلان أصغرهم مولود ب 2025/02/24.

وعليه قررت اللجنة أن طعنه مرفوض لأن شهادة عائلية تقر ان المولود كان بعد 2024/12/31 وهي الآجال التي حددتها لجان الدراسة من باب تساوي الفرص.

✓ ملف الأستاذة بن كرداغ صليحة:

خلال دراسة طعن المعنية الذي أشارت من خلاله أن لجنة المؤسسة لم تقم باحتساب نقطة المنصب العالي، وعليه برجعنا إلى ملفها اتضح أن المعنية لم تقدم ما يثبت حصولها على منصب عالي، أي مقرر منصب العالي مؤشر عليه من طرف المراقب المالي، و بالاعتماد على محضر اجتماع لجنة الطعون في المؤسسة التي قررت من باب تساوي الفرص أن جميع الوثائق التي تؤخذ بعين الاعتبار يجب أن تكون قبل 2024/12/31، و مؤشر عليها من طرف المراقب المالي.

أما الشق الثاني المقدم من طرف المعنية التي تنص فيه أن لجنة سكن للمؤسسة الجامعية لم تطبق المراسلة الوزارية الوصية تحت رقم 316 المحررة في 02 جوان 2025 التي تضمنت تحديد سقف المحدد لإعانة الدولة ممثلة في (06) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يساويها (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج) وهذا حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 05 أكتوبر 2010 المعدل والمتمم و عليه فان لجنة السكن من أهم نقاط التي ارتكزت عليها في شروط قبول الملفات هي المراسلة الخاصة بوزارة السكن والعمران رقم 1133 المؤرخة في 04 جويلية 2013، أنه يؤخذ أجر طالبي السكن من تاريخ أول إيداع الملف (الطلب الأصلي) أي تاريخ مارس 2024 تاريخ الإعلان في المنصة. و ذلك من باب تساوي الفرص أمام الجميع.

وعليه قررت اللجنة أن طعنها مرفوض لأن لم تقدم وثيقة حصولها على المنصب العالي مؤشر عليه من طرف المراقب المالي.

✓ ملف الأستاذ محمد زين الدين لعبد اوي:

من خلال دراسة طعن في الترتيب الذي قدمه المعني وقد أشر أن لجنة الدراسة على مستوى المدينة الجامعية أغفلت نقطة الاقدمية أي تاريخ اول تنصيب 2020/08/23. وبرجعونا إلى القوائم المقدمة من طرف المدرسة العليا للفلاحة و مراجعتنا لنقطة الاقدمية في الجدول اتضح أن المدرسة العليا قامت باحتساب نقاط الاقدمية وفق للمعيار المتبعة 04 نقاط لكل سنة اقدمية. حسب ما حددتها الوزارة الوصية المراسلة رقم 757 المحررة في 28 أوت 2024 و التي تنص على معايير الانتقاء و احتساب النقاط، قد طبقت لجان السكن الخاص بكل مؤسسة جامعية كما هو مقرر. وعليه قررت اللجنة أن طعنه مرفوض برجعونا الى الحيثيات السابقة.

✓ ملف الأستاذ بلعجال خالد ابن الوليد:

خلال دراسة طعن المعني الذي أشار من خلاله أن لجنة المؤسسة لم تقم باحتساب نقطة الاقدمية خارج القطاع، وعليه برجعونا إلى ملفه اتضح أن المعني لم يقدم ما يثبت شغله خارج القطاع اي مقرر صادر عن مصلحة الموظفين مؤشر عليه من طرف المراقب المالي، و بالاعتماد على محضر اجتماع لجنة الطعون في المؤسسة التي قررت من باب تساوي الفرص أن جميع الوثائق التي تؤخذ بعين الاعتبار يجب أن تكون قبل 2024/12/31، و مؤشر عليها من طرف المراقب المالي. وعليه قررت اللجنة أن طعنه مرفوض برجعونا الى الحيثيات السابقة.

2. طعون خاصة بموظفي جامعة مستغانم:

2.1. طعون تخص مرشحين لم يودعوا شهادة كشف الراتب في الوقت المحدد:

✓ ملف السيدة قوميري إنصاف:

عند دراسة طعن المعنية التي تقرر أنه لم يتم إدراج اسمها بالقائمة المدمجة الخاصة بالمدينة الجامعية، وبرجعونا إلى ملف المعنية إتضح إنها لم تقدم كشف الراتب لشهر مارس 2024 في الأجل المحددة قانونا،

حيث: أن إدارة الجامعة بعد استلامها المراسلة من طرف الوزارة الوصية تحت رقم 316 المحررة في 02 جوان 2025 التي تضمنت تحديد سقف المحدد لإعانة الدولة ممثلة في (06) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يساويها (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج) وهذا حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 05 أكتوبر 2010 المعدل والمتمم.

وعليه قامت إدارة الجامعة بمراسلة جميع الكليات، معهد التربية البدنية و الرياضية، الأمين العام

للجامعة تحت رقم 49 المحررة في 22 جوان 2025، بضرورة إعلام الأساتذة والموظفين للتقرب من مصلحة السكن بمديرية الجامعة مرفقين بالوثائق المشار إليها في المراسلة التي تتضمن كشف الراتب الخاص بالزوجين العاملين وشهادة عدم الانتساب بالنسبة لغير العاملين لمصالح الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء (CNAS - CASNOS).

وقد سلمت المراسلة المشار إليها أعلاه إلى عمادة كلية الطب للإعلام، تحت رقم 042 بتاريخ 29 جوان 2025.

حيث بعد الاطلاع على ملفه الأولي اتضح أن المعني قد سجل عبر المنصة الرقمية و قام بمسح الوثائق المخصصة من بينها شهادة كشف الراتب الخاص بشهر مارس 2024، و برجعنا إلى القوائم الأولية الخاصة بالمؤسسة الجامعية وجدنا اسمها مدرجا.

وعليه قررت اللجنة قبول طعننا وإعادة إدراج اسمها ضمن قائمة المرشحين في المدينة الجامعية.

✓ ملف السيدة بن عيسى أمينة :

عند دراسة طعن المعنية التي تقرر أنه لم يتم إدراج اسمها بالقائمة المدمجة الخاصة بالمدينة الجامعية، و برجعنا إلى ملف المعنية أتضح أنها لم تقدم كشف الراتب لشهر مارس 2024 في الآجال المحددة قانونا، حيث أن إدارة الجامعة بعد استلامها المراسلة من طرف الوزارة الوصية تحت رقم 316 المحررة في 02 جوان 2025 التي تضمنت تحديد سقف المحدد لإعانة الدولة ممثلة في (06) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يساويها (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج) وهذا حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 05 أكتوبر 2010 المعدل والمتمم.

حيث: أن إدارة الجامعة بعد استلامها المراسلة من طرف الوزارة الوصية تحت رقم 316 المحررة في 02 جوان 2025 التي تضمنت تحديد سقف المحدد لإعانة الدولة ممثلة في (06) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يساويها (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج) وهذا حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 05 أكتوبر 2010 المعدل والمتمم.

وعليه قامت إدارة الجامعة بمراسلة جميع الكليات، معهد التربية البدنية و الرياضية، الأمين العام للجامعة تحت رقم 49 المحررة في 22 جوان 2025، بضرورة إعلام الأساتذة والموظفين للتقرب من مصلحة السكن بمديرية الجامعة مرفقين بالوثائق المشار إليها في المراسلة التي تتضمن كشف الراتب الخاص بالزوجين العاملين وشهادة عدم الانتساب بالنسبة لغير العاملين لمصالح الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء (CNAS - CASNOS). وقد سلمت المراسلة المشار إليها أعلاه إلى عمادة معهد التربية البدنية و الرياضية للإعلام، بتاريخ 23 جوان 2025.

حيث بعد الاطلاع على ملفها الأولي اتضح أن المعنية قد سجل عبر المنصة الرقمية و قامت بمسح الوثائق المخصصة من بينها شهادة كشف الراتب الخاص بشهر مارس 2024، و يرجوعنا إلى القوائم الأولية الخاصة بالمؤسسة الجامعية وجدنا اسمها مدرجا. وعليه قررت اللجنة قبول طعنها و إعادة إدراج اسمها ضمن قائمة المرشحين في المدينة الجامعية.

✓ ملف السيد بوصيب محمد:

عند دراسة طعن المعني الذي يقر أنه لم يتم إدراج اسمه بالقائمة المدمجة الخاصة بالمدينة الجامعية، و يرجوعنا إلى ملف المعني إتضح انه لم يقدم كشف الراتب لشهر مارس 2024 في الأجل المحددة قانونا،

حيث: أن إدارة الجامعة بعد استلامها المراسلة من طرف الوزارة الوصية تحت رقم 316 المحررة في 02 جوان 2025 التي تضمنت تحديد سقف المحدد لإعانة الدولة ممثلة في (06) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يساويها (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج) وهذا حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 05 أكتوبر 2010 المعدل والمتمم.

وعليه قامت إدارة الجامعة بمراسلة جميع الكليات، معهد التربية البدنية و الرياضية، الأمين العام للجامعة تحت رقم 49 المحررة في 22 جوان 2025، بضرورة إعلام الأساتذة والموظفين للتقرب من مصلحة السكن بمديرية الجامعة مرفقين بالوثائق المشار إليها في المراسلة التي تتضمن كشف الراتب الخاص بالزوجين العاملين وشهادة عدم الانتساب بالنسبة لغير العاملين لمصالح الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء (CNAS - CASNOS).

وقد سلمت المراسلة المشار إليها أعلاه إلى عمادة كلية الأدب العربي و الفنون للإعلام، بتاريخ 24 جوان 2025.

وعليه قررت اللجنة قبول طعنه و إعادة إدراج اسمه ضمن قائمة المرشحين في المدينة الجامعية

✓ ملف السيدة مولات فتحة:

عند دراسة طعن المعنية التي تقرر أنه لم يتم إدراج اسمها بالقائمة المدمجة الخاصة بالمدينة الجامعية، و يرجوعنا إلى ملف المعنية أتضح أنها لم تقدم كشف الراتب لشهر مارس 2024 في الأجل المحددة قانونا،

حيث: أن إدارة الجامعة بعد استلامها المراسلة من طرف الوزارة الوصية تحت رقم 316 المحررة في 02 جوان 2025 التي تضمنت تحديد سقف المحدد لإعانة الدولة ممثلة في (06) مرات الأجر الوطني

الأدنى المضمون أو يساويها (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج) وهذا حسب ما جاء به
المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 05 أكتوبر 2010 المعدل والمتمم.
وعليه قامت إدارة الجامعة بمراسلة جميع الكليات، معهد التربية البدنية و الرياضية، الأمين العام
للجامعة تحت رقم 49 المحررة في 22 جوان 2025، بضرورة إعلام الأساتذة والموظفين للتقرب من
مصلحة السكن بمديرية الجامعة مرفقين بالوثائق المشار إليها في المراسلة التي تتضمن كشف الراتب
الخاص بالزوجين العاملين وشهادة عدم الانتساب بالنسبة لغير العاملين لمصالح الضمان الاجتماعي
للأجراء وغير الأجراء (CNAS - CASNOS).
وقد تم تبليغ الأمانة العامة بتاريخ 23 جوان 2025.
وعليه قررت اللجنة قبول طعنها و إعادة إدراج اسمها ضمن قائمة المرشحين في المدينة الجامعية.

✓ ملف السيدة فاهم مليكة :

عند دراسة طعن المعنية التي تقرأ أنه لم يتم إدراج اسمها بالقائمة المدمجة الخاصة بالمدينة
الجامعية، وبرجوعنا إلى ملف المعنية أتضح أنها لم تقدم كشف الراتب لشهر مارس 2024 في الأجل
المحددة قانونا،

حيث: أن إدارة الجامعة بعد استلامها المراسلة من طرف الوزارة الوصية تحت رقم 316 المحررة في
02 جوان 2025 التي تضمنت تحديد سقف المحدد لإعانة الدولة ممثلة في (06) مرات الأجر الوطني
الأدنى المضمون أو يساويها (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج) وهذا حسب ما جاء به
المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 05 أكتوبر 2010 المعدل والمتمم.

وعليه قامت إدارة الجامعة بمراسلة جميع الكليات، معهد التربية البدنية و الرياضية، الأمين العام
للجامعة تحت رقم 49 المحررة في 22 جوان 2025، بضرورة إعلام الأساتذة والموظفين للتقرب من
مصلحة السكن بمديرية الجامعة مرفقين بالوثائق المشار إليها في المراسلة التي تتضمن كشف الراتب
الخاص بالزوجين العاملين وشهادة عدم الانتساب بالنسبة لغير العاملين لمصالح الضمان الاجتماعي
للأجراء وغير الأجراء (CNAS - CASNOS).

وقد سلمت المراسلة المشار إليها أعلاه عمادة كلية العلوم و التكنولوجيا للإعلام، تحت رقم 191
المحررة بتاريخ 25 جوان 2025 .

وعليه قررت اللجنة قبول طعنها و إعادة إدراج اسمها ضمن قائمة المرشحين في المدينة الجامعية.

✓ ملف السيدة كردودة فاطمة :

عند دراسة طعن المعنية التي تقرر أنه لم يتم إدراج اسمها بالقائمة المدمجة الخاصة بالمدينة الجامعية، ورجوعنا إلى ملف المعنية أتضح أنها لم تقدم كشف الراتب لشهر مارس 2024 في الأجل المحددة قانونا،

حيث: أن إدارة الجامعة بعد استلامها المراسلة من طرف الوزارة الوصية تحت رقم 316 المحررة في 02 جوان 2025 التي تضمنت تحديد سقف المحدد لإعانة الدولة ممثلة في (06) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يساويها (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج) وهذا حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 05 أكتوبر 2010 المعدل والمتمم.

وعليه قامت إدارة الجامعة بمراسلة جميع الكليات، معهد التربية البدنية و الرياضية، الأمين العام للجامعة تحت رقم 49 المحررة في 22 جوان 2025، بضرورة إعلام الأساتذة والموظفين للتقرب من مصلحة السكن بمديرية الجامعة مرفقين بالوثائق المشار إليها في المراسلة التي تتضمن كشف الراتب الخاص بالزوجين العاملين وشهادة عدم الانتساب بالنسبة لغير العاملين لمصالح الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء (CNAS - CASNOS).

وقد تم تبليغ الأمانة العامة بتاريخ 23 جوان 2025.

وعليه قررت اللجنة قبول طعنها و إعادة إدراج اسمها ضمن قائمة المرشحين في المدينة الجامعية.

✓ ملف السيد عدة بن عطية الغوتي:

عند دراسة طعن المعني الذي يقرر أنه لم يتم إدراج اسمه في القائمة المدمجة الخاصة بالمدينة الجامعية، ورجوعنا إلى ملف المعني أتضح أنه لم يقدم كشف الراتب لشهر مارس 2024 و الوثائق المطلوبة في الأجل المحددة قانونا.

حيث: أن إدارة الجامعة بعد استلامها المراسلة من طرف الوزارة الوصية تحت رقم 316 المحررة في 02 جوان 2025 التي تضمنت تحديد سقف المحدد لإعانة الدولة ممثلة في (06) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يساويها (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج) وهذا حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 05 أكتوبر 2010 المعدل والمتمم.

وعليه قامت إدارة الجامعة بمراسلة جميع الكليات، معهد التربية البدنية و الرياضية، الأمين العام للجامعة تحت رقم 49 المحررة في 22 جوان 2025، بضرورة إعلام الأساتذة والموظفين للتقرب من مصلحة السكن بمديرية الجامعة مرفقين بالوثائق المشار إليها في المراسلة التي تتضمن كشف الراتب

الخاص بالزوجين العاملين وشهادة عدم الانتساب بالنسبة لغير العاملين لمصالح الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء (CNAS - CASNOS).

وقد سلمت المراسلة المشار إليها أعلاه عمادة كلية العلوم و التكنولوجيا للإعلام، تحت رقم 191 المحررة بتاريخ 25 جوان 2025.

وعليه قررت اللجنة قبول طعنه و إعادة إدراج اسمه ضمن قائمة المرشحين في المدينة الجامعية.

✓ ملف السيد بن كرش زكرياء:

عند دراسة طعن المعني الذي يقر أنه لم يتم إدراج اسمه في القائمة المدمجة الخاصة بالمدينة الجامعية، و برجعنا إلى ملف المعني أتضح أنه لم يقدم كشف الراتب لشهر مارس 2024 و الوثائق المطلوبة في الأجل المحددة قانونا.

حيث: أن إدارة الجامعة بعد استلامها المراسلة من طرف الوزارة الوصية تحت رقم 316 المحررة في 02 جوان 2025 التي تضمنت تحديد سقف المحدد لإعانة الدولة ممثلة في (06) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يساويها (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج) وهذا حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 05 أكتوبر 2010 المعدل والمتمم.

وعليه قامت إدارة الجامعة بمراسلة جميع الكليات، معهد التربية البدنية و الرياضية، الأمين العام للجامعة تحت رقم 49 المحررة في 22 جوان 2025، بضرورة إعلام الأساتذة والموظفين للتقرب من مصلحة السكن بمديرية الجامعة مرفقين بالوثائق المشار إليها في المراسلة التي تتضمن كشف الراتب الخاص بالزوجين العاملين وشهادة عدم الانتساب بالنسبة لغير العاملين لمصالح الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء (CNAS - CASNOS).

وقد سلمت المراسلة المشار إليها أعلاه عمادة كلية العلوم و التكنولوجيا للإعلام، تحت رقم 191 المحررة بتاريخ 25 جوان 2025.

وعليه قررت اللجنة قبول طعنه و إعادة إدراج اسمه ضمن قائمة المرشحين في المدينة الجامعية

✓ ملف السيد سهلي فيصل:

عند دراسة طعن المعني الذي يقر أنه لم يتم إدراج اسمه في القائمة المدمجة الخاصة بالمدينة الجامعية، و برجعنا إلى ملف المعني أتضح أنه لم يقدم كشف الراتب لشهر مارس 2024 و الوثائق المطلوبة في الأجل المحددة قانونا.

حيث: أن إدارة الجامعة بعد استلامها المراسلة من طرف الوزارة الوصية تحت رقم 316 المحررة في 02 جوان 2025 التي تضمنت تحديد سقف المحدد لإعانة الدولة ممثلة في (06) مرات الأجر الوطني

الأدنى المضمون أو يساويها (الحد الأقصى للأجر المحدد ب 120.000 دج) وهذا حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 05 أكتوبر 2010 المعدل والمتمم. وعليه قامت إدارة الجامعة بمراسلة جميع الكليات، معهد التربية البدنية و الرياضية، الأمين العام للجامعة تحت رقم 49 المحررة في 22 جوان 2025، بضرورة إعلام الأساتذة والموظفين للتقرب من مصلحة السكن بمديرية الجامعة مرفقين بالوثائق المشار إليها في المراسلة التي تتضمن كشف الراتب الخاص بالزوجين العاملين وشهادة عدم الانتساب بالنسبة لغير العاملين لمصالح الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء (CNAS - CASNOS).

وقد سلمت المراسلة إلى كلية العلوم الاجتماعية للإعلام المراسلة بتاريخ 23 جوان 2025. كما أن المعنية لم تقم بتقديم أي وثيقة تثبت دخلها الشهري المقرر في مراسلة. وعليه قررت اللجنة قبول طعنه و إعادة إدراج اسمه ضمن قائمة المرشحين في المدينة الجامعية

• طعون مختلفة :

✓ ملف السيدة درقال نسرين :

من خلال دراسة طعن المعنية التي أشرت أن لجنة مؤسسة الجامعة لم تقم باحتساب نقطة طفل الأخير المزداد بتاريخ 2024/09/27، و عند رجوع إلى ملف المعنية اتضح أنها لم تقدم شهادة العائلية في آجال المحددة، بالاعتماد على محضر اجتماع لجنة الطعون في المؤسسة التي قررت من باب تساوي الفرص أن جميع الوثائق قبل 2024/12/31 تأخذ بعين الاعتبار، وعليه يجب مراجعة نقطة الطفل بموجب الشهادة العائلية المقدمة.

وعليه قررت اللجنة قبول طعنها و احتساب نقطة المولود الجديد الذي كان قبل 2024/12/31.

✓ ملف السيد غوار محمد :

من خلال دراسة طعن المعني الذي أشار من خلاله أن لجنة المؤسسة لم تقم باحتساب نقطة الترقية، لكن عند رجوع إلى ملفه والذي اتضح أنه قدمه خارج الآجال المحددة، و بالاعتماد على محضر اجتماع لجنة الطعون في المؤسسة التي قررت من باب تساوي الفرص أن جميع الوثائق قبل 2024/12/31 تؤخذ بعين الاعتبار، وعليه يجب مراجعة نقطة الترقية بموجب المقرر رقم 451 المؤرخ في 24 فيفري 2024.

وعليه قررت اللجنة قبول طعنه و إضافة نقطة الترقية الى الرتبة مساعد بالمكتبات الجامعية لانها كانت قبل تاريخ 2024/12/31 المحدد من طرف لجان المؤسسة لقبول الوثائق المدرجة في الملفات.

✓ ملف السيد عمران أحمد:

خلال دراسة طعن المعني الذي أشار من خلاله أن لجنة المؤسسة لم تقم باحتساب نقطة الترقية، و
برجعنا إلى ملفه اتضح أنه قدم مقرر الترقية تحت رقم: 443 محرر في 02 نوفمبر 2025 خارج الآجال
المحددة، و بالاعتماد على محضر اجتماع لجنة الطعون في المؤسسة التي قررت من باب تساوي
الفرص أن جميع الوثائق التي تؤخذ بعين الاعتبار يجب أن تكون قبل 2024/12/31،
وعليه قررت اللجنة أن طعنه مرفوض لأن المقرر الذي قدمه المعني صادر بعد تاريخ 2024/12/31
و هي الآجال التي حددتها لجان الدراسة من باب تساوي الفرص.

✓ ملف السيد صالح محمد:

خلال دراسة طعن المعني الذي أشار من خلاله أن لجنة المؤسسة لم تقم باحتساب نقطة الترقية، و
برجعنا إلى ملفه اتضح أنه قدم مقرر الترقية تحت رقم: 38 محرر في 06 ماي 2025 خارج الآجال
المحددة، و بالاعتماد على محضر اجتماع لجنة الطعون في المؤسسة التي قررت من باب تساوي
الفرص أن جميع الوثائق التي تؤخذ بعين الاعتبار يجب أن تكون قبل 2024/12/31،
وعليه قررت اللجنة أن طعنه مرفوض لأن المقرر الذي قدمه المعني صادر بعد تاريخ 2024/12/31
و هي الآجال التي حددتها لجان الدراسة من باب تساوي الفرص.

✓ ملف السيدة بوعمود جميلة :

طعن بخصوص عدم إدراجها في القائمة المدمجة، نعلمكم أنه بعد التحقيق الإيجابي في البطاقة
الوطنية للسكن والذي أظهر أن المعنية مسجلة ضمن برنامج عدل 02 مستغانم حيث أن المعنية لم
تقدم طعن في الفترة التي حددتها لجنة الطعون على مستوى المؤسسة لسبب غيابها و تواجدها في
البقاع المقدسة، و بعد صدور القائمة الخاصة بالمؤسسة فإنها قدمت طعن مرفق بتنازل وتم حذفها
من القائمة الاسمية للبرنامج.
وعليه قررت اللجنة قبول طعنها و إعادة إدراج اسمها ضمن قائمة المرشحين في المدينة الجامعية.

✓ ملف السيد بوشافة احمد:

خلال دراسة طعن المعني الذي يقر انه سوف يتنازل عن الاكتتاب في صيغة سكن عدل 3، إذا تم
قبول ملفه في برنامج السكن الترقوي المدعم "LPA" حيث ان رقم تسجيله بعيد جدا (18421).
وعليه قررت اللجنة طعنه غير مؤسس.

✓ ملف السيد محمد الامين نايت صالح:

خلال دراسة طعن المعني الذي يقر من خلاله إلى تنازل من البرنامج الخاص بالسكن الترقوي المدعم "LPA" قدم طلب سحب الملف. وعليه قررت اللجنة قبول سحب ملفه و حذف اسمه من القائمة النهائية.

3. طعون خاص بالموظفين مديرية الخدمات الجامعية:

✓ ملف السادة بن عيسى عبد الحفيظ و غزالي بختة:

حيث بموجب المراسلة المقدمة من طرف مديرية الخدمات الجامعية تحت رقم 1124 المحرر بتاريخ 2025/08/11 التي تقر في فحواها انه بعد ترتيب جميع المرشحين التابعين لديوان الخدمات اتضح انه تساوى مرشحان المذكوران أعلاه في نقاط الترتيب و جميع المعايير الأولية، وعليه قررت لجنة العمل بقانون التوظيف الذي ينص انه في حال تساوي المرشحين في جميع النقاط يرجح الأمر للمرشح الأكبر سنا.

✓ ملف السيدة علامي فاطمة:

من خلال دراستنا لطعن المعنية التي تسرد انه هناك أسماء مرشحين في قائمة الاسمية للترتيب و قد استفادوا من برنامج عدل 03 و سدودا الشطر الأول. وعليه فانه ليس من صلاحيات المعنية بل هذا عمل خاص بالإدارة حيث بعد انتهاء من ضبط القوائم النهائية ستخضع للتحقيق في البطاقة الوطنية للسكن. وعليه قررت اللجنة طعنها غير مؤسس.

✓ ملف السيدة طوبال ميمي:

من خلال دراستنا لطعن المعنية التي تسرد انه هناك أسماء مرشحين في قائمة الاسمية للترتيب و قد استفادوا من برنامج عدل 03 و سدودا الشطر الأول. وعليه فانه من غير صلاحيات المعنية بل هذا عمل خاص بالإدارة حيث بعد انتهاء من ضبط القوائم النهائية ستخضع للتحقيق في البطاقة الوطنية للسكن.

و عليه قررت اللجنة طعنها غير مؤسس.

4. طعون خاصة بموظفي المدرسة العليا للفلاحة:

✓ ملف السيد عبدلي أمين:

الطعن يخص الاعتراض على الترتيب بعد دمج القوائم لجميع المؤسسات الجامعية بمستغانم، و صدور القائمة الأولية الخاصة بالمدينة الجامعية.

من خلال دراستنا لطعن المعني الذي يقول انه كان في قائمة الخاصة بالمؤسسة مدرسة العليا للفلاحة في مرتبة 07 يحوز على 40,67 نقطة، وانه بعد الدمج القوائم جميع المؤسسات تراجع إلى المرتبة 102.

فمن خلال مراجعة القائمة المدمجة اتضح انه مرتب في مكان الذي يستحقه حسب التنقيط و المعايير المعتمدة في ذلك.

ملاحظة: حيث بعد الانتهاء من ضبط القوائم النهائية للمدينة الجامعية ستخضع للتحقيق في البطاقة الوطنية للسكن، و أنها قابلة للمراجعة في حال ظهور تحقيق ايجابي في ذمة احد المرشحين.

اختتمت أعمال اللجنة بنفس التاريخ و اليوم المذكورين أعلاه على ساعة الثالثة زوالاً.

أعضاء اللجنة السادة التالية أسمائهم:

- السيد البروفيسور عثماني بغداد رئيس اللجنة السكن.

- السيد صافي محمد الأمين أمين لجنة السكن.

- السيد عبد الوهاب محمد مكلف بتسيير مصلحة السكن بالجامعة.

- السيد بلمكي عبد القادر مكلف بتسيير ملفات السكن على مستوى مديرية الخدمات الجامعية.

- السيد عمارة الشارف مكلف بتسيير ملفات السكن على مستوى مدرسة العليا للفلاحة.

- الأنسة ولد حضري إيمان منصورية مكلفة بتسيير ملفات السكن على مستوى مدرسة العليا للأساتذة.

- السيد بلغالي بشير مكلف بتسيير ملفات السكن على مستوى جامعة التكوين المتواصل
مركز مستغانم.

- السيد بوبكر حمو ابو بكر الصديق عضو ممثل الإتحاد العام للعمال الجزائريين
جامعة مستغانم.

- السيدة المنتفخ سمية - عضو ممثلة الإتحاد العام للعمال الجزائريين للمدرسة العليا
العليا للاساتذة.

- السيد لكحل محمد - عضو ممثل الإتحاد العام للعمال الجزائريين بمديرية
الخدمات الجامعية مستغانم.

- السيد الحزتي دحو عضو ممثل عن النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة
العمومية بمديرية الخدمات الجامعية.

- السيد خاتم رشيد - عضو ممثل عن مدرسة العليا للفلاحة.

